

## سوريا تغيرت، فمتى التسوية؟

محمد حسن خليفة\*

يعرف بشار الأسد أكثر من غيره، أن سوريا تغيرت، وأن الحراك الشعبي في بلاده، له أسبابه ومبرراته، وأن الهجمة الغربية المدججة بالنوايا التركية الخاصة، والحسابات الضيقة لبعض دول الاعتدال العربية، هي دون شك معروفة وتاريخية، وليست جديدة على سوريا. سوريا التي اتخذت طريقاً مغايراً في سياستها الخارجية، وخاصة في ما يتعلق بتحالفاتها ورؤيتها للصراع العربي - الإسرائيلي، وتبنت مواقف أزجعت الإدارة الأميركية وسياساتها ورؤيتها التي تحاول أن تفرضها في هذه المنطقة. الإدارة نفسها التي كانت تلتقي في بعض المواقف مع دمشق، وكاننا يتبادلان الأوراق في ما بينهما في أكثر من مكان، خاصة بعد مشاركة سوريا في التحالف الدولي ضد العراق بعد قيامه باحتلال الكويت، وقد نتج من ذلك تفاهم ترجم سورياً في لبنان، عبر التحكم بالقرار اللبناني والمساهمة بشكل دائم في ضبط التوازنات السياسية في بلد يصعب ضبطه. إذن، الكلام عن استهداف سوريا، الذي تضمنه خطاب الرئيس السوري، لا يشكك به عاقل أو متابع أو محلل، وهو كلام صحيح، بالنظر إلى الضغوطات التي تعرضت لها دمشق، وتزايدت في السنوات الأخيرة، وتحديدًا بعد الاحتلال الأميركي للعراق في 2003. ظهر حينها التعارض واضحاً في مواقف الطرفين، وما فاقم تباين الرؤيات للتصدي للرئيس إميل لحود في 2004، وإدخال لبنان في لعبة القرارات الدولية، التي تساقطت عليه من كل حذب وصوب، وتتابع بشكل غير مسبوق بعد استغلال جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وما تلاها من انسحاب القوات السورية دراماتيكية في 2005. هذا الكلام عن استهداف سوريا كما قلنا صحيح، لكن الصحيح أيضاً، أن المطالب الشعبية

بإصلاح النظام ومحاربة الفساد وإحداث تغييرات جوهرية في الحياة السياسية، هي مطالب محققة ومشروعة، وقد اعترف بها الرئيس السوري. لكن هذا الاعتراف يحتاج إلى تطبيقات يومية، تُشعر المواطن بأن عملية الإصلاح جدية، ولا تكون بأدوات تقليدية، لم تعد مجدية. يعني ذلك أن المطلوب من رأس النظام أن يُحدث تغييراً ملموساً وجريئاً، يقوم على أنقاض الرموز الفاسدة، المستشرية والمتحكمة بمؤسسات الدولة وقراراتها. كما أنه يعني إحداث ثورة حقوقية في الشارع السوري، تبدأ بحرية الرأي والتعبير والإعلام، وتفتح آفاقاً اقتصادية واجتماعية جديدة، تطمئن شرائح المجتمع المحرومة من العيش الكريم، وتؤسس لمرحلة مختلفة تنهي احتكار السلطة والاقتصاد والإعلام وحتى الأحزاب.

أمام هذه الوقائع، الرئيس السوري مدعو إلى إنقاذ سوريا وشعبها، قبل إنقاذ نظامه، وهذا يتطلب نقلة نوعية، تبدأ من إزاحة الحرس القديم، الذي يستبطن القمع والفساد، وتنتهي باستيعاب المعارضة الوطنية وأصحاب الكفاءات، الذين استقطبوا شريحة شعبية واسعة، طالبت بإصلاح النظام، ولم تكن بوارد المطالبة بإسقاطه.

تساعد تلك الخطوات الجريئة أصدقاء سوريا من الدول القريبة والبعيدة، على تقوية موقفها، والتخفيف من حجم الضغوطات التي تتعرض لها، خصوصاً أن سوريا دولة مؤثرة في الشرق الأوسط، وتتمتع بوضع خاص، يسمح لها بلعب دور خارج حدودها من جهة، وإحداث ارتدادات خطيرة على وضع جيرانها من جهة أخرى في حال تعرضها للاهتراز.

ومما لا شك فيه، أن الرئيس الأسد يعرف جيداً أن الندوب والجراح والآلام التي خلفتها الأزمة في سوريا، لن يكون سهلاً تجاوزها، وأن تعميم الحديث حول اهتران كل الحراك الشعبي للخارج،

لتنفيذ أجندة خارجية بعباءة تركية أو عربية، هو قول خاطئ، وتسفيه للأمر واستصغار للعقول، وتصغير لضخامة المشكلة، التي مهما تكن نتائجها فإنها ستغيّر وجه سوريا ودورها دون أدنى ريب. فبقاء الرئيس الأسد على رأس النظام في سوريا، لا يعني أن الأمور ستبقى على حالها، وكأن شيئاً لم يحصل، وأن النظام سيظل قائماً بجميع أشكاله ورموزه وهيكلته ومؤسساته. النظام سيتغير، وستسقط أعمدته القديمة على يد الرئيس الأسد نفسه، وستعيد سوريا أولوياتها وتبني استراتيجية جديدة، وستحدد أهدافها بطريقة مختلفة وتحققها بطرق حديثة وبرموز مؤثرة. وسيكون النظام المتجدد، ثورة تصحيحية ثانية، تبقى سوريا موحدة وقوية ومستقرة وفاعلة، وتخرج الشعب

## خطاب الأسد كان منطقياً، دالاً على حجم الأزمة، وتعقيداتها وتشعباتها والمشاركين فيها

السوري من عزلته عن الحياة السياسية، وتمكنه من صناعة دولته الديموقراطية. دولة تتحقق عبر المشاركة السياسية، وعبر إقرار آلية عصرية لتداول السلطة، تتجلى في الانتخابات النيابية والرئاسية، في ظل مناخات هادئة وأمنة، تمكن المواطن من اختيار الأنسب من بين أكثر من مرشح، خاصة عند انتخاب الرئيس.

قسم كبير من الشعب لا يزال يؤيد بشار الأسد، لكنّه بالطبع لا يرغب في استمرار النظام على حاله، وأن يبقى كما هو مهترئاً في أهم مفاصله الرئيسية، المتعلقة بقضايا الناس ومصيرهم

ومستقبلهم. خطاب الأسد، كان خطاباً منطقياً، دالاً على حجم الأزمة، وتعقيداتها وتشعباتها وخيوطها والمشاركين فيها. الرؤية السورية تركز بعد الخطاب على امرين، أولهما محاربة الإرهاب، والمقصود به الجماعات المسلحة، التي تستمد قوتها من عناصر منشقة عن الجيش السوري، ومن الأسلحة المهربة من دول مجاورة لسوريا، والممولة من دول لها حساب قديم مع سوريا آن وقت تصفيته. وثانيهما، قيادة عملية الإصلاح وتلبية المطالب الشعبية المحقة.

إذن، الخطاب منطقي، لكن السياسة والمصالح الدولية لا نعترف كثيراً بالمنطق، بل نعتمد على قدرة النظام على الصمود، وعودة الاستقرار ولو تدريجياً إلى سوريا، والإسراع في الخطوات الإصلاحية. ذلك ما يقود إلى تقوية الرئيس الأسد وحلفائه وداعميه، والسماح لتسوية إقليمية تعيد ترتيب الأوضاع في المنطقة، في ضوء التغييرات التي حصلت في بعض الدول العربية، وفي ظل بقاء النظام السوري وبعض الأنظمة دون تغيير، وفي ظل الانسحاب الأميركي من العراق، تسوية ترضي الطموحات الإيرانية والتركية، وتساعد على تلطيف تراجع السياسة الأميركية في المنطقة، وتخفف من إخفاقاتها الكثيرة، وتعوّم دور بعض الدول العربية التي تطل برأسها في كل أزمة، لتحجز لها مقعداً مستحياً بين اللاعبين الكبار.

هذه التسوية تمنع تدويل الأزمة السورية وحلولها الشيطانية، وإدخالها في متاهات مجلس الأمن، الذي لا يصيرها كثيراً خراب سوريا ودخولها حرباً أهلية تمرق الدولة، على الطريقة اللبنانية أو العراقية، وتغرقها في أزمة داخلية. أزمة يعرف الجميع من أين بدأت، ولكن لن يكون بمقدور أحد أن يعرف خواتيمها.

خطاب الأسد، خطاب منطقي، لكن المنطق وحده لا يُبقي أنظمة الدول.

\* باحث لبناني

## بعث الحلم العثماني عبر الإسلام السياسي

هدى زرق\*

من الصعوبة بمكان توقع مستقبل ما سُمّي في الإعلام الغربي الربيع العربي، الذي بات يلقّب بالربيع الإخواني في المنطقة العربية. ومهما قبل عن المفاجآت التي أحدثها بروز الإخوان والسلفيين على الساحة، عبر صناديق الاقتراع التي تعدّ من أهم آليات الفرز الديموقراطي، فإن نظرة إلى العقد الماضي والدراسات حول الأحزاب العربية، وواقعها ومآلها، تثبت أن معظم مراكز الأبحاث الغربية كانت متيقنة، منذ زمن غير بعيد، من أن سقوط بعض الأنظمة العربية سيُمَيِّح المجال للأقوى تنظيمياً وشعبياً للاستيلاء على السلطة، أي الإخوان المسلمين. ذلك كان واضحاً بالتحديد في مصر ومنطقة أفريقيا الشمالية، حيث الغلبة العددية هي للسنة، وحيث التنوع الطائفي والمذهبي يتسم بنسب منخفضة للأقليات.

لا شك بأن المنطقة العربية لا تزال تعاني من أزمة الهوية، بالإضافة إلى الأزمات السياسية والاقتصادية ومشكلة التبعية، إذ لم تستطع الأنظمة منذ الخمسينات، وبغض النظر عن تأثير العوامل الخارجية، تقديم نموذج ناجح للحكم، ولا إرساء قواعد الدولة الحديثة، ونعني بها دولة التنمية والقانون. ولم تستطع تلك الدول تقديم أي إنتاج صناعي أو تكنولوجي منافس في الأسواق الإقليمية أو العالمية، بل بقيت دولاً تعيش على المساعدات وعلى الربيع النفطي، عدا عن الاضطهاد والازدراء الذي عانى منه العرب من الخارج، وتحت حجج مختلفة،

أهمها حماية أمن إسرائيل، ووصمهم بالإرهاب. عوامل عديدة ساهمت في دفع الإسلام السياسي إلى الواجهة، أهمها: سقوط الأحزاب القومية والناصرية لعجزها عن تطوير خطابها، وانفضاض الناس من حولها، كما غياب فكرة التوظيف السياسي والاقتصادي، والمشاريع التنموية والاستثمارية التي يمكنها أن تغطي الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للشرائح الاجتماعية المتوسطة والفقيرة. كذلك، لدينا جنوح عدد كبير من اليساريين إلى خط السلطة الحاكمة، وإلى منظمات المجتمع المدني الممولة من الخارج، خدمة لأجندات غربية لم تستطع خدمة الداخل، ما أضعف قدرتها على الفعل في بيئتها، رغم كل الضجة الإعلامية التي أحاطت بها. هكذا تفوقت على تلك الأحزاب المنظمات الأهلية المدعومة من التيارات الإسلامية التي حاكت مشاكل الناس وحاولت الاستجابة لها بالحد الأدنى، باسم الأرضية الإسلامية التي يعيشون في ظلها. ساهم انتشار الأمية في أطراف العالم العربي، إلى جانب التوجيه الإعلامي الفضائي الذي ركز على القنوات الدينية، في زيادة شعبية السلفيين وبعض الإسلاميين، بالإضافة إلى المال السياسي. كما أن غياب التنمية في وجهها الاقتصادي والبشري، في الأرياف، ساهم في نمو الثقافة الغيبية.

ساهم بروز طائفة من المنتفعين من الاقتصاد النيوليبرالي والإصلاحات الهيكلية في توسع دائرة التهميش في زمن التواصل الافتراضي. زمن وسع آفاق المعرفة ونقل المعلومة وأثار سخط الشباب المتعلم الباحث عن فرص عمل

في منطقة مقسمة بين دول غنية ريعية ذات كثافة سكانية منخفضة نسبياً وتملك مشاريع واستثمارات موظفة في الخارج من أجل المنفعة الشخصية، ودول فقيرة ذات كثافة تصل إلى حد الانفجار السكاني مع تهميش للبطالة.

وفي معرض تبنيها لسياسة تبعد عنها تهمة التطرف الديني، عمدت دول خليجية إلى استخدام وسائل الإعلام من أجل بناء منظومة دينية منفتحة، فجنّدت قنواتها الفضائية، وحاولت توظيف الانفتاح على الأتراك، للترويج لنموذج إسلامي ديموقراطي لديه علاقات تحالف مع الولايات المتحدة وإسرائيل. هكذا استثمرت بعض القنوات في دبلجة المسلسلات وإبراز النواحي القريبة من العادات العربية الإسلامية، فأضحت إسطنبول قبلة سياحة عربية، وفتحت الأسواق لبضائعها واستثماراتها، وبدأت محاولة محو صورة

## المنطقة تعاني من أزمة الهوية بالإضافة إلى الأزمات السياسية والاقتصادية ومشكلة التبعية

العثماني والتركي الذي حكم المنطقة العربية 400 سنة. حدث كل ذلك في محاولة لإزالة آثار الفكر القومي الذي وصف العثمانية والتترك في بدايات القرن العشرين بالاحتلال.

أثرت تلك السياسات تلبية لتعويض المشروع الأميركي الذي انفتح على الإخوان المسلمين بمساهمة من حزب العدالة والتنمية التركي. حزب يطمح إلى الهيمنة عبر عثمانية جديدة، لكن هذه المرة بمباركة وتشجيع أميركي، ما يذكرنا بنصائح مراكز الأبحاث الأميركية لتركيّا بالتخلي عن المطالبة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وبذل جهودها عوضاً عن ذلك في بسط نموذجها، والاستثمار سياسياً واقتصادياً في العالم العربي والإسلامي، من أجل إعادة تعويم السياسة الأميركية عبر شعار الإسلام الديموقراطي. ضمن هذا الإطار،

تم الانفتاح الأميركي على الإخوان المسلمين، في كل من المغرب والأردن وسوريا والكويت. أما القنوات بين واشنطن والإخوان المسلمين في مصر، فلم تبدأ إلا في 2007 من أجل العمل على ردم الهوة بعدما أوضحت بعض قيادات الإخوان أنه ليس لديها مشكلة مع الشعب الأميركي، بل مع السياسة الأميركية الداعمة لإسرائيل ولنظام مبارك الفاسد. أثار ذلك حنق مبارك في وقتها، واتهم الإدارة الأميركية باللعب على تناقضات السلطة والمعارضة. وما دعوة وزير الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو إلى مؤتمر للأقليات المسيحية في العالم العربي، سوى تذكير لنا بأن عودة نظام الامتيازات في عهد السلطنة العثمانية ممكن اليوم.

يبدو صعود التيارات الإسلامية إلى مؤسسات الحكم كأنه نمط إقليمي. فما هي مواقف تلك التيارات من الشؤون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في الدول التي صوتت لها؟ وما هو موقفها من الخارج ومن الدول المجاورة، ومن المعاهدات الدولية والقوى الكبرى؟ وما هي برامج تلك التيارات؟ لم تترنح الأنظمة وتسقط فقط بسبب ظلمها وقمعها، إنما أيضاً بسبب عجزها عن إنصاف شعبها وشبابها العاطل من العمل، أي بسبب إذلال الناس في لقمة عيشهم، التي لخصها المنتفضون بالكرامة. فالحكم لن يكون مهمة يسيرة. ما هي الاحتمالات؟ هل تطبيق التيارات ما قررت في برامجها، وتمارس قناعاتها وتحافظ على بقائها وعلى كواردها؟ لقد تم انتخابها على أساس برنامجها، فهل يمكنها أن تتحلّى بالمرونة، وهل بإمكان هذه المرونة أن تثير سخط منتخبيها؟ هل ستعدل تلك التيارات من توجهاتها، بفعل الواقع أو المصلحة، لتؤمن استمراريته كونها ستواجه جماعات المصالح والمعارضة في الداخل وموازن القوى، والدول الغربية ودول إقليمية في الخارج؟ أم أنها ستستعمل الدين من أجل فرض هيبتها؟ إن سيطرة الإسلاميين دونها عقبات، إذا لم يتحالفوا مع شباب الثورة. فالطريق طويل من أجل الوصول إلى بر الأمان، وقد يضطرون إلى الاستعانة بالبرامغماتية السياسية من أجل الحكم، ولا سيما في مصر التي لا بد من اجترار حلول اجتماعية - اقتصادية وثقافية من أجل حكمها.

\* كاتبة لبنانية

### الزخار

تأسست عام 1953  
تصدر عن شركة «أخبار بيروت»

رئيس التحرير إبراهيم الأمين ■ مدير التحرير إيلي شلموب، ييارابي صعب  
سكرتير التحرير هيفاء قاصوه ■ الملم بشير البكر ■ أستاذ محمد زيبه  
وحدة الأبحاث عمر نشابة  
المدير الفني إميل منعم

رئيس مجلس الإدارة والمدير المسؤول إبراهيم الأمين  
الكاتب بيرون - فزادان - شام دونان - سنتر كوتوكورد - الطابق السادس ■ تليفون: 01759500 01759597 ■ ص. ب 113/5963  
www.al-akhbar.com

الاعلانات Tree Ad 03/252224\_01/611115  
التوزيع شركة اللوانك 03/828381\_01/666314.15